كابوس العجز المالي يطارد "إسرائيل" بسبب عدوانها على غزة

الأربعاء 14 أغسطس 2024 01:43 م

شهر بعد آخر، تجد "إسرائيل" أن توقعاتها لعجز ميزانية العام الجاري أقل من الأرقام الفعلية المسجلة، ما يجعل من محاولات وزارة المالية لتغطية العجز كابوسا مزعجا وسط ارتفاع أسعار الفائدة، وزيادة الاقتراض.

وتسبب العدوان الإسرائيلي المستمر على قطاع غزة، في تسجيل "إسرائيل" أسوأ عجز لها منذ الانتفاضة الثانية على الأقل، مطلع الألفية الجديدة، إذ تجاوز العجز الـ8.1 بالمئة في الشهور الاثني عشر المنتهية في تموز/ يوليو الماضي.

ومنذ 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023، تشن "إسرائيل" بدعم أمريكي حربا مدمرة على غزة خلفت أكثر من 132 ألف قتيل وجريح، معظمهم أطفال ونساء، وما يزيد على الـ10 آلاف مفقود.
وتواصل "تل أبيب" هذه الحرب متجاهلة قرار مجلس الأمن الدولي بوقفها فورا، وأوامر محكمة العدل الدولية باتخاذ تدابير لمنع أعمال الإبادة الجماعية ولتحسين الوضع الإنساني في غزة.

عجز مالي
واستمر العجز المالي الإسرائيلي في الاتساع في تموز/ يوليو الماضي، مسجلاً 8.1 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي على مدى الأشهر الـ12 الماضية.

وتعادل هذه النسبة ما قيمته 155.2 مليار شيكل (47.1 مليار دولار)، وفق أحدث تقارير المحاسبة العامة لوزارة المالية الإسرائيلية يالي روتنبرغ، في بيان صادر عن الوزارة مطلع الأسبوع الحالي.

وكان العجز المالي في الشهور المنتهية خلال حزيران/ يونيو الماضي، نحو 7.6 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، بينما تتوقع وزارة المالية الإسرائيلية أن يبلغ العجز 6.6 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، أو قرابة الـ34 مليار دولار.

وتؤشر هذه الأرقام إلى أن العجز في الميزانية في اتساع مستمر، ما يجعل قدرة البلاد على تحمل كلفة الديون الناتجة لتغطية العجز، أصعب، خاصة مع ارتفاع أسعار الفائدة، على الدولار والشيكل معاً.

ويتجاوز الدين العام الإسرائيلي من الناتج المحلي الإجمالي قرابة الـ67 بالمئة، مقارنة مع قرابة الـ63 بالمئة قبل الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة في تشرين الأول/ أكتوبر الماضي.

وفي تموز/ يوليو فقط، بلغ العجز المالي 8.5 مليار شيكل (2.27 مليار دولار) مقارنة بـ 600 مليون شيكل (191 مليون دولار) في يوليو 2023.

ومنذ بداية عام 2024، بلغ العجز المالي للميزانية الإسرائيلية قرابة 72 مليار شيكل (19.3 مليار دولار) مقارنة بفائض قدره 6 مليارات شيكل (1.9 مليار دولار) في الأشهر السبعة الأولى من 2023.

وبلغ الإنفاق الحكومي منذ بداية العام أكثر من 352 مليار شيكل (93.9 مليار دولار)، بزيادة 32.8 بالمئة مقارنة بالفترة المقابلة من العام الماضي.

وكان الارتفاع الرئيسي في العجز بسبب الإنفاق المرتفع على الدفاع والوزارات المدنية بسبب الحرب على غزة، ومع ذلك، حتى مع استبعاد نفقات الحرب، فإن الزيادة في الإنفاق الحكومي تبلغ حوالي 8.7 بالمئة.

وهذا على النقيض من ارتفاع بنحو 3.1 بالمئة فقط في إيرادات الدولة، والتي بلغت منذ بداية العام نحو 278 مليار شيكل (74.13 مليار دولار)، مقارنة بـ 269 مليار شيكل (71.73 مليار دولار) في الأشهر السبعة الأولى 2023.

وفي أكثر من مناسبة خلال العام الجاري، قدرت وزارة المالية الإسرائيلية أن العجز سيرتفع إلى ذروته بحلول أيلول/ سبتمبر المقبل، إلا أن نمو العجز المضطرد في كل شهر، يزيد من صعوبة وقف نمو العجز بحلول أيلول/ سبتمبر.

وتعتقد إدارة الميزانيات بوزارة المالية أن العجز سيتجه نحو الانخفاض إلى الهدف 6.6 بالمئة اعتبارا من الربع الأخير 2024، إلا أنها توقعات مرتبطة بمسار الحرب، ومنع توسعها إلى إيران وحزب الله.

نظرة متشائمة
في حزيران/ يونيو الماضي، أصدرت وزارة المالية أحدث توقعاتها للواقع المالي لموازنات السنوات الثلاث المقبلة، والتي تؤشر جميعها إلى بقاء العجز حاضراً بقوة.

وتوقعت وزارة المالية عجزا ماليا بنسبة 5.2 بالمئة في 2025، ينخفض قليلا إلى 4.4 بالمئة في 2026 ثم إلى 3.7 بالمئة في 2027.

وبحسب بيانات الوزارة التي تحدد التزامات الإنفاق الحالية للحكومة مقابل توقعات الإيرادات، فإن العجز الذي يزيد على الـ3 بالمئة، يعتبر مرتفعا.